نشرة صندوق النقد الدولي

فحص سلامة الاقتصاد

مصر تحتاج إلى إصلاحات دؤوبة لاستعادة استقرارها الاقتصادي وإعطاء دفعة للوظائف والنمو

نشرة الصندوق الإلكترونية
11 فبراير 2015

مصنع للسجاد في مصر. تحتاج مصر إلى إجراء إصلاحات دؤوبة لإعطاء دفعة للوظائف والنمو. (الصورة: Godong/Newscom)

- هناك خطط جيدة للإصلاح تهدف إلى رفع النمو وخلق فرص العمل وضمان الاستقرار الاقتصادي
- التنفيذ المستمر للإصلاحات يعد عاملاً جوهرياً لتحقيق الأهداف وإدارة المخاطر الخارجية والداخلية
- سياسات معالجة جوانب الضعف الاقتصادي يمكن أن تساعد أيضاً في خلق الوظائف والحد من الفقر

قال صندوق النقد الدولي في تقييمه الشامل للاقتصاد المصري والذي أجراه لأول مرة بعد فترة خمس سنوات إن مصر اجتازت أربع سنوات من عدم اليقين السياسي والتباطؤ الاقتصادي، وقد اختارت المضي في مسار للتصحيح والإصلاح من شأنه أن يقود الاقتصاد إلى الاستقرار والنمو إذا استمرت فيه بإصرار.

وفي حوار مع *نشرة الصندوق الإلكترونية*، ذكر السيد كريستوفر جارفيس، رئيس بعثة الصندوق إلى مصر، أن هناك تحدياً يواجه مصر. فهي تحتاج إلى ضبط حسابات ماليتها العامة وحساباتها الخارجية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن ناحية أخرى، يحتاج هذا البلد ذو الحجم السكاني الأكبر على مستوى العالم العربي إلى تحسين مستويات المعيشة لأعداد السكان المتزايدة. ويقول السيد جارفيس إن هناك بعض السياسات الاقتصادية الكلية التي تستهدف تخفيض مواطن الضعف في المالية العامة والحسابات الخارجية ويمكنها، لحسن الحظ، أن تساعد أيضاً في دفع عجلة النمو وزيادة خلق فرص العمل والحد من الفقر.

النشرة الإلكترونية: **اختتم الصندوق منذ فترة قصيرة أول مناقشات سنوية يجريها مع السلطات المصرية بشأن السياسات منذ عام 2010، وهي المعروفة باسم مشاورات المادة الرابعة. فما هو تقييم الصندوق لحالة الاقتصاد وخطط الإصلاح التي وضعتها السلطات؟**

السيد جارفيس: عانت مصر لسنوات من النمو الذي لا يصل إلى كل الشرائح السكانية بالقدر الكافي ومن معدل البطالة المرتفع. ومنذ عام 2011، تفاقمت هذه المشكلات بسبب عجز المالية العامة الكبير، وتصاعد الدين العام، وهشاشة ميزان المدفوعات، ومن ثم خسائر الاحتياطيات الأجنبية. ولا غرابة في أن مواطن الضعف ظلت تتزايد في تلك الأثناء.

لكن الأمور تحسنت في الشهور القليلة الماضية. فقد شرعت السلطات في برنامج للإصلاح الاقتصادي يستهدف رفع النمو وخلق فرص العمل واحتواء عجز المالية العامة والحسابات الخارجية وخسائر احتياطيات النقد الأجنبي.

وعلى جانب النفقات في الموازنة العامة، بدأت الحكومة إصلاح نظام دعم الطاقة، كما بدأت تسيطر على فاتورة الأجور في القطاع العام بعد أن ظلت ترتفع بسرعة مفرطة نتيجة لهيكل الأجور بالغ التعقيد. وعلى جانب الإيرادات، بدأت السلطات تطبيق أسعار ضريبية أعلى على أصحاب الدخول المرتفعة وضريبة جديدة على الأرباح الرأسمالية. وقد أحدثت هذه الإجراءات فارقاً كبيراً بالفعل في كبح عجز المالية العامة الذي وصل إلى مستويات يتعذر الاستمرار في تحملها.

وفي الفترة المقبلة، يستهدف برنامج المالية العامة إلغاء معظم الدعم الحالي على الوقود بصورة تدريجية على مدار الخمس سنوات القادمة، كما يتضمن إقرار ضريبة طال انتظارها على القيمة المضافة، وهي الضريبة التي يمكن أن يؤدي النجاح في تنفيذها إلى إعطاء دفعة كبيرة للإيرادات الحكومية، ومن ثم تحسين مركز المالية العامة في مصر على وجه العموم.

ولتحقيق نمو يصل إلى كل شرائح السكان، تجري السلطات إصلاحات هيكلية وتضع إجراءات لحماية الفقراء. وفي هذا الصدد، هناك جهود جارية لتبسيط القواعد التنظيمية المرهقة بهدف تحسين مناخ الأعمال وتيسير الاستثمار وخلق فرص العمل. ولمساعدة الفقراء على تجنب آثار الإصلاحات، تعمل الحكومة على زيادة التحويلات النقدية والإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه البرامج أيضاً إلى تعزيز رأس المال البشري والمادي، وزيادة الإنتاجية، ورفع معدل النمو الممكن، وهو أمر بالغ الأهمية لخلق فرص العمل.

وبالنظر إلى المستقبل، سيتطلب الأمر بعض المرونة في سعر الصرف لتعزيز مركز مصر الخارجي ودعم استقرار الاقتصاد الكلي. فمن خلال سعر صرف أكثر مرونة يركز على تحقيق سعر توازن السوق وتجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، يمكن زيادة توافر النقد الأجنبي وتحسين التنافسية ودعم الصادرات والسياحة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن هذا أن يدعم النمو والوظائف ويخفض احتياجات التمويل. وتزداد أهمية هذه المرونة بالنظر إلى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي على المستوى الدولي. وفي هذا الصدد، تعتبر تحركات الجنيه المصري مؤخراً – حيث انخفض بنسبة 5% تقريبا أمام الدولار الأمريكي – خطوة في الاتجاه الصحيح.

النشرة الإلكترونية: **هل يواجه الاقتصاد مخاطر يمكن أن تعوق تنفيذ الإصلاحات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمكن القيام به للتصدي لهذه المخاطر؟**

السيد جارفيس: لا شك أن مصر تواجه مخاطر: فالمنطقة مضطربة والأمن الداخلي لا يزال قضية محل اهتمام، والبيئة الاقتصادية العالمية ليست مواتية. ونتوقع أيضاً أن يواجه الاقتصاد فجوات تمويلية على المدى المتوسط، وهي فجوات كبيرة وإن كانت آخذة في التراجع.

وعن طريق مواصلة خطط الإصلاح، وتحسين الأمن الداخلي، وإعمال سيادة القانون على الجميع، يمكن أن تقل مواطن الضعف الراهنة من خلال زيادة الثقة في الاقتصاد. وللحفاظ على زخم الإصلاح، يمكن أن يكون استمرار الدعم من المجتمع الدولي مفيداً لمصر من حيث المساعدة الفنية إلى جانب التمويل، حتى تؤتي جهود الإصلاح ثمارها.

ولكننا لا نرى مخاطر فقط، بل نرى فرصاً أيضاً. فأمام مصر آفاق جيدة لجذب المستثمرين الأجانب، وخاصة إذا تابعت الحكومة جهودها الإصلاحية. وستستضيف السلطات مؤتمراً اقتصادياً كبيراً في شهر مارس. وإذا نجح هذا المؤتمر، يمكن أن يوفر التمويل الدولي، ويتيح المزيد من الفرص لأنشطة الأعمال الخاصة، ويقدم لمصر حافزا لتحسين بنيتها التحتية.

النشرة الإلكترونية: **البطالة في مصر، وخاصة بين الشباب، وصل معدلها إلى مستوى الرقمين. كذلك يمثل الفقر مشكلة اجتماعية–اقتصادية رئيسية، حيث يشمل أكثر من 25% من السكان. فما الذي ينبغي أن تقوم به مصر لتشجيع خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة؟**

السيد جارفيس: تواجه مصر ما يبدو أنه تحد كبير. فهي تحتاج إلى رفع النمو، وخلق فرص عمل جديدة، وتخفيض الفقر، ولكنها تحتاج في نفس الوقت إلى تخفيض عجز الموازنة وتحسين حساباتها الخارجية. ولكن، في الواقع، هناك طريقة للتغلب على هذا التحدي. فبعض سياسات الاقتصاد الكلي التي تساعد على تخفيض عجز الموازنة وتقليص مواطن الضعف الخارجية تساعد أيضاً على تحقيق النمو وخلق فرص العمل والحد من الفقر.

ومن أمثلة هذه السياسات تخفيض دعم الوقود. فمعظمه يفيد الشرائح السكانية الثرية – أصحاب السيارات الفارهة، على سبيل المثال – أكثر مما يفيد الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن دعم الوقود غالباً ما يفيد الصناعات كثيفة رأس المال، بينما تحتاج مصر إلى مزيد من الصناعات كثيفة العمالة للمساعدة في تخفيض البطالة. ويمكن أن يؤدي إصلاح الدعم إلى تغيير كل هذه التشوهات. ونحن نرى أن زيادة أسعار الوقود ستمكن الحكومة من تحقيق وفورات كبيرة لزيادة المساعدات التي تقدم للفقراء، والاستثمار في الطرق والمدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء، وتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

وهناك مثال آخر يتعلق بدور سياسات سعر الصرف التي يمكن أن تساعد، مع درجة مناسبة من المرونة، على تنمية صادرات صناعات جديدة يستطيع الكثير منها أن يوفر المزيد من فرص العمل ويدعم النمو على المدى الطويل.

ومن الأمور المهمة أيضا اتخاذ تدابير هيكلية لتحسين مناخ الأعمال وجعل مصر أكثر جذبا للمستثمرين. وهناك خطوات أخرى يستطيع صناع السياسات اتخاذها لتحسين كفاءة النظام المالي. فعلى سبيل المثال، يقتصر عدد أصحاب الحسابات المصرفية على 10% من المصريين. ومما يمكن أن يدعم الاقتصاد إلى حد كبير تحسين انتشار الخدمات المالية وتقديم المزيد من الائتمان لأصحاب الأعمال الصغيرة المولِّدة لفرص العمل. والسلطات على دراية تامة بهذه الأمور، وقد اعتمدت مؤخراً قانوناً ينظم نشاط التمويل متناهي الصغر، وهو ما يمكن أن يدعم هذا الاتجاه.

وأخيرا، يمثل تحسين النظام التعليمي أهمية قصوى بالنسبة للتنمية طويلة الأجل في مصر، وهو ما يمكن أن يتم من خلال زيادة الإنفاق الكفء إلى جانب أمور أخرى. وهذه المسألة أيضا تدركها السلطات المصرية، وإذا نُفِّذ تحويل الإنفاق تنفيذاً كفؤا بحيث يركز على الصحة والتعليم كما ينص الدستور، فمن الممكن أن يدعم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لجميع شرائح السكان على المدى الأطول، مع الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة.

النشرة الإلكترونية: **إلى جانب التشاور بشأن السياسات الاقتصادية، كيف يمكن للصندوق أن يساعد مصر حالياً؟**

السيد جارفيس: نأمل تكون مصر قد استفادت من التشاور الذي تم حول السياسات الاقتصادية، وخاصة قبل مؤتمر المستثمرين المقرر عقده في مارس. وقد طرحنا آراءنا بصراحة عن الآفاق الاقتصادية الكلية المتوقعة، مما يساعد على إعطاء المستثمرين صورة واضحة عن التقدم الاقتصادي الذي تحرزه مصر.

ولا يزال الصندوق يقدم لمصر المساعدة الفنية أيضاً في عدد من المجالات، ومن أبرزها تصميم ضريبة القيمة المضافة على نحو فعال وعادل.

وأخيراً، كما قالت السيدة مدير عام الصندوق في مناسبات مختلفة، إن الصندوق مستعد أيضا لتقديم الدعم المالي لمصر إذا طلبت الحصول عليه.

روابط ذات صلة:

البيان الصحفي
شاهد الفيديو
بناء المستقبل
التحول الاقتصادي
طالع تدوينة السيدة لاغارد